هذا الاقصر العظيم عدم استقاط شئ من حروفه على اعلم وحاصل

اختار النووي اي من انه يكفي العدالة ولا يشترط ان يكون صالحا للقضا
وشرطه السفرو فقد القاضي وهذا هو المعتمد خلافا لما يقتضيه اطلاق
الارشاد انتهى واما الولي الحاضر فلا بد من فقده مسافة قصر فاكثر
كما صرح به وهو ظاهر وكذا يقول مترشح فقد القاضي في بعض صور
واما وجود دون الشوكة فلا يمنع التحكيم كما لو لم يجئ وخاف اعلم

مسئلة اذا ادعى عليه حاضر بالبلد احضره الى الحاكم ليرفع حتم
طين رطب ما يفتي ذلك ولا شك ان ذلك قد هو اليوم افتوا بما جوبين

الجواب والله الموفق للصواب انه لم اعثر على صريح مخصوص بهذه
والظاهر انه يكتفي بما ذكر الطين والنوث فيه على ان بعضهم كان ثم الاحضار
بحتم الطين فوكان عاد قضاة الشافعي لكن يجوز هذا عند اعصار فالواجب
تركه بهذه الازمان لما فيه من فتح باب المعاندة ثم حكم سوغ في وضعه
وجهها انه لا يبعد الطين اصلا ويتعلل بشمال النوث وقد احسن في الكفاية
حيث قيد بحث الطين عا اذا كان العادة جاريه به انتهى والله اعلم

مسئلة
يمين الاستظهار حيث قلنا بوجوبها فاراد من وجبت عليه ان يردها الى
تردد لا الجواب ان عين الاستظهار شرط الحكم فان حلفها
المدعي حكم له والا فلا يحكم وحينئذ فلا يتصور ردها كما لا يخفى واما ما قاله
الشكري والشهودي رحمهما الله تعالى مما يقتضي جريان الدور فيها والرد فيه
فيما اذا كان المحلوف له طفلا ونحوه وقلنا انه يجب اليمين لولية في اكمال ولا يوقف
الى تأهله فاذا بلغ ورشد وطلب الدافع تحليفه على نفي العلم بانه ابرئه او اداه
قضاه او نحو هما كان له ذلك ثم ان حلف فذاك وان نكل حلف خصمه

ولم يرد

واسترد المدفوع او بدله فليس مما نحن فيه لان هذا استقاء حكمه اجرى
حقيقتها ان الدافع يدعي ان القابض قبضها لا يستحقه بحكم ان صورته
ابرأ او قبض مثله وقد اشار الى ذلك الشبكي في كلامه المذكور قال
والحق خلاف الوجوب اذ لا يجاب اي في اليمين الاستظهارية انما هو في
الحاكم اما المحكم اذا طلبه فسمعي لانه قد قلت لكل الحق الا تجب
له التحليف الا اذا ادعى خاصا من استقاء او ابرا او نحو كما مثلنا به خلافا
للحاكم فانه كلف الخصم بناء عامه لنفي المسقطات وثبوت الحق وروم
تعليمه اخذا ظاهرا للمحكوم عليه ولانه لا يعلم ما قد يدعيه المحكوم عليه من
المسقطات فكان التعميم ضروري الاحتياط رحمه فاذا علمت
هذا فقط ما ذكره السكي امثلنا ان بيت كامل مدين في تركة ميت مثلا
فدعي الورثة انه استوفاه ذلك او ابرأه منه ويطلبون تحليفه فهنا ان حلف
سلم وان نكل ردت اليمين عليهم وقد يقع نوذلك الغرق رهن وطاريها
ورصيد السوالب ونظارها والله اعلم

مسئلة فيما اذا
ولى السلطان فقيها في عقود الانكحة وغيرها بتوية بخصوصه واحجاها وحرت
الوتبة اخرها السلطان المذكور هل يعزل هذا الفقيه عن الولاية المذكورة
اولا الجواب والله الموفق للصواب
لا يعزل الفقيه المذكور من الولاية المذكورة بولاية موضع التولية بل هو شريك
على ولايته الخاصة اذ العامة فقد ذكر الامدي رحمه الله تعالى ان القضاء
وتوابع القاضي لا يخرجون بموت الامام وانعزاله لنشر القرية تتعطل
الحاب ولان ما عقده الامام الخاص لغيره وهم المسلمون فلا يبطل بموته